

أخبار القضاء والأمن

تراجع أعداد ضحايا حوادث السير

أصدرت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - شعبة العلاقات العامة - بياناً أمس، أعلنت فيه أن عدد ضحايا حوادث السير تراجع منذ اعتماد رادارات ضبط مخالفات السير.

جاء في البيان أنه ضُبطت بواسطة الرادارات 126842 مخالفة حتى تاريخ 2011/3/8، وأن الإحصائيات «بيّنت أن عدد القتلى والجرحى الناتج من حوادث السير هو في حالة تراجع مستمر منذ البدء بعمل رادارات السرعة».

يلفت جدول مقارنة لعدد حوادث السير والقتلى، خلال 121 يوماً، إلى أن عدد الحوادث بين 2010/7/9 و2010/11/7 كان 945 حادثاً، سقط خلالها 189 قتيلًا وجرح 1425 شخصاً، وبعد تمرکز الرادارات (أي من تاريخ 2010/11/8 حتى 2011/3/8)، تراجع عدد الحوادث إلى 729 حادثاً (أي بنسبة 22 في المئة)، وكان عدد القتلى 112، أما عدد الجرحى فبلغ 931.



اعتداء على دركي

خلال تأمين الدركي محمد ن.، أحد عناصر مفرزة سير زحلة، خدمة السير في المرح (البقاع الغربي) حاول إيقاف سيارة «بي أم» زجاجها حاجب للرؤية، فوجه له سائقها سمير ع. (22 عاماً) الشتائم، وترجل من سيارته واعتدى عليه بالضرب، ثم فرّ إلى بر الياس. على الأثر أوقفت دورية من مفرزة سير زحلة سمير.

نشل وسلب بقوة السلاح

تعرّض فراس ق. للنشل قرب فندق الهوليداي إن - عين المريسة، فقد نشل مجهول يستقل دراجة نارية حقيبتها اليدوية وفي داخلها كمبيوتر محمول ومبلغ ألف دولار و3 دفاتر شيكات وأوراق خاصة، ثم فر إلى جهة مجهولة.

أدعى علي ف. أمام مخفر حارة صيدا أنه أثناء انتقاله من الهلالية إلى صيدا، توقفت قربه سيارة لونها رمادي، مجهولة باقي الموصفات، وكان في داخلها شخصان مجهولان اقترحا عليه توصيله، فصعد في السيارة، وقبل الوصول إلى صيدا دخل السائق في طريق فرعية، وأوقف السيارة وشهر مسدساً في وجهه علي وسلبه محفظته ثم فر مع شريكه إلى جهة مجهولة.

في الشياح، نشل مجهولان يستقلان دراجة نارية حقيبة ميرانا ر. وفي داخلها بطاقة تأمين ومبلغ 900 ألف ليرة وأوراق خاصة، ثم فرّا إلى جهة مجهولة.

جرحى في حوادث اصطدام

وقعت أول من أمس عدة حوادث سير في مناطق مختلفة، أدّى بعضها إلى وقوع جرحى.

سُجل اصطدام ظهرأ على طريق ضهر البيدر بين سيارتين، الأولى «أوبل» يقودها بوغوس م. وبرفقتة شقيقه جورج، وأمين ح. ووائل ط.، والثانية فان نيسان يقودها جرجي خ. وبرفقتة غسان ر.، أصيب في الحادث أمين ووائل وجورج وبوغوس وغسان بجروح ورضوض، ونقلوا إلى المستشفيات للمعالجة.

في الكرك، وقع اصطدام بين آلية عسكرية تابعة لمفرزة طوارئ زحلة في القوى الأمن الداخلي وسيارة غولف بقيادة جوال ق.، لم يُصب أحد باذى واقتصر الأضرار على الماديات.

في منطقة نهر إبراهيم، اصطدمت سيارة غولف يقودها طارق ه. بواجهة ألبنيوم خاصة بمكتب تخليص معاملات. أصيب طارق برضوض وجروح.

خلافات فردية متنقلة

وقع خلاف «فوري» في بعلبك بين رامز ب. (40 عاماً) وعيسى ب. (45 عاماً) فأطلق الأخير النار على رامز من مسدس حربي ولم يصبه. في فريدان - بيروت، وقع خلاف بين المحامين خديجة ح. وحمزة ش. من جهة، وعدد من الأشخاص عُرف منهم عبد العفو ز. وهيام ن. من جهة ثانية، وشهر عبد العفو سكيناً في وجه المحامين. تبين أن الخلاف وقع على خلفية فك المحامين أقفال شقة عائدة لوالدة عبد العفو بعدما ربحا قضية نزاع على الشقة.

من البلاغات الالافثة الواردة إلى قوى الأمن، ما سُجّل في غرفة نظارة قصر عدل طرابلس، حيث وقع خلاف وتضارب بالأيدي بين الموقوفين حسين أ. (43 عاماً) ويحيى م. (25 عاماً)، فأصيب حسين بجرح في وجهه.

أخيراً، وقع خلاف ليل أول من أمس في السويقة بين بلال ك. وشقيقه علي من جهة ومحمد ف. وشقيقه مصطفى وآخرين من جهة ثانية، تطوّر إلى تضارب بالأيدي والعصي والآلات الحادة. أصيب بلال وشقيقه بجروح بالغة في الرأس والأيدي والصدر وأصيب محمد ف. بجرح في رأسه.

(الأخبار)

تمثال رفيق الحريري (أرشيف - مروان طحطح)

بيان رسمي، تعليقاً على نشر مجلة «دير شبيغل» الألمانية ما قالت إنه تسريبات من محققين دوليين، تشير إلى الاشتباه في أشخاص من حزب الله بالضلوع في جريمة اغتيال الحريري. وجاء في البيان: «إن مقاربة المدعي العام دانيال بلمار للإعلام العام كانت وما زالت مقاربة مسؤولة مبنية على مبادئ، وتغير أهمية قصوى لضرورة الحفاظ على نزاهة التحقيق، ولا سيما عبر الحفاظ على سرية. وبالتالي، يكره مكتب المدعي العام أنه تماشياً مع هذه المقاربة ومع السياسة التي يتبناها، لن يعلق على تفاصيل عملية تتعلق بالتحقيق الجاري.

ثانياً، منذ أن تسلم منصبه الحالي في المحكمة الخاصة بلبنان، وخلال عمله بصفة رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، لطالما رفض المدعي العام بلمار الإجابة عن



ضلك كاسيزي الناس عبر قوله إن الأدلة لم تكن كافية لإبقاء الضباط قيد الاحتجاز



التخمينات والادعاءات التي تنشرها وسائل الإعلام أو تلك المتناقلة عبرها والمتعلقة بنتائج التحقيق. يكرر مكتب المدعي العام أنه لن يناقش القضية في الإعلام. وكان دانيال بلمار نفسه قد أجاب عن سؤال وجهه إليه الصحافي آرثر بلوك (موقع لبنان الآن في 31 آب 2010) بالتأكيد أنه قابل «مسؤولين في حزب الله بصفتهم شهوداً». وبالتالي لم يلتزم بلمار نفسه بما صدر عنه في 24 أيار 2009، فلم يحترم مقارباته «المسؤولة المبنية على مبادئ، والتي تعبر أهمية قصوى لضرورة الحفاظ على نزاهة

يستشعر ضرورة للرد على معلومات خاطئة أو معلومات مضللة، أو إثارة عراقيل» (صفحة 27). الفضيحة لا تكمن في عدم تحديد معايير «استشعار» المدعي العام لضرورة الرد، بل في تناقض ذلك مع تصريحات سابقة صادرة عن المحكمة الدولية. ففي 24 أيار 2009، صدر عن مكتب المدعي العام في المحكمة الدولية

سجون

المخدرات في رومية... من التعاطي إلى التجارة؟

محمد نزال

لو أجري إحصاء حول أكثر مواضيع حقوق الإنسان التي تعقد لأجلها مؤتمرات وندوات في لبنان، لكان موضوع السجون حتماً أحد أكثر هذه المواضيع. فلا يكاد يمر أسبوع إلا يسمع اللبنانيون عن مؤتمر أو لقاء حول ما يعاناه السجناء داخل «رومية» وباقي السجون. وفي الأونة الأخيرة لقيت أفة المخدرات داخل السجون، الأخذة بالانتشار، اهتماماً بارزاً من المسؤولين الرسميين وعدد من جمعيات المجتمع المدني. لكن رغم كل هذه الضجة التي تثار حول ضرورة الإصلاح، لا يجد المتابع لأحوال السجون تطوراً ملحوظاً، وبالتالي يصبح السؤال ملخاً عن جدوى كل هذا الحراك.

في هذا الإطار، علمت «الأخبار» أنه ضبّطت قبل يومين كمية كبيرة نسبياً من المخدرات داخل علب طعام عائدة للسجين أ.ص. (23 عاماً) نزيل القسم «د» المخصص للموقوفين في رومية. لم يكن الخبر جديداً من نوعه، إذ تسجل حالات مماثلة باستمرار، لكن اللافت هذه المرة كان في كمية المخدرات المضبوطة، وهي عبارة عن 4 آلاف حبة تقريباً من الحبوب المخدرة، إضافة إلى كمية من حشيشة الكيف. هكذا، يمكن من خلال ضبط هذه الكمية من الحبوب ملاحظة أن المخدرات لم تعد تدخل إلى السجون للاستعمال

التحقيق، ولا سيما عبر الحفاظ على سرية». إذ إن هوية الشهود يفترض أن تبقى سرية، وذلك بحسب أبسط المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية.

الرئيس يجهل أو يتجاهل

تضمّن تقرير رئيس المحكمة الدولية إقراراً واضحاً بأن اللواء الركن جميل السيد، الذي احتجز لنحو أربع سنوات تعسفاً، كان، خلال الفترة الأخيرة من هذا الاعتقال، في عهدة المحكمة. وجاء في الصفحة 8 أن «السيد واحد من الأفراد الذين أخلت المحكمة سبيلهم عند بدء ولايتها». لكن ورد في تقرير كاسيزي كلام غير صحيح عن قضية السيد، ما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب. فقال كاسيزي إن المحكمة أخلت سبيل السيد في 29 نيسان «بموجب قرار أصدره قاضي الإجراءات التمهيدية لعدم كفاية الأدلة لإبقاء السيد قيد الاحتجاز» (صفحة 9). وتكرّر الخطأ نفسه في الصفحة 39، حيث ورد أن المحكمة أمرت «بإخلاء سبيل الضباط اللبنانيين الأربعة الذين كانوا محتجزين في سجن لبناني، نظراً إلى عدم كفاية الأدلة ضدّهم».

الصحيح في هذا الأمر ننقله حرفياً عن قرار قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسيس الذي جاء فيه: «يرى المدعي العام، بعد النظر في كل المواد التي جمعتها لجنة التحقيق والسلطات اللبنانية ومكتبه، أن المعلومات التي في حوزته حالياً ليست موثوقة بما فيه الكفاية لتبرير توجيه الاتهام إلى الأشخاص الموقوفين. في ضوء هذه الظروف، وإنفاذاً لمبدأ قرينة البراءة، رأى المدعي العام أنه لا مبرر لإبقائهم قيد الاحتجاز» (الفقرة 12). يبدو أن كاسيزي تجاهل قضية النص في صدقية المعلومات، وفضل تضليل الناس، عن قصد أو غير قصد، عبر قوله إن الأدلة لم تكن كافية لإبقاء الضباط قيد الاحتجاز.

نلقت أخيراً إلى ارتباك كاسيزي في تسمية قضية اللواء الركن جميل السيد في تقريره، إذ يطلق عليها تارة «قضية جميل السيد» (صفحة 5)، وأطواراً أخرى «قضية السيد جميل السيد» (صفحات 9 و18 و27 و39)، وفي الصفحة 37 يقول «قضية اللواء السيد».

أن تكمل «مهمتها» وسُلّمت إلى مكتب مكافحة المخدرات المركزي. هذه الحالة، وغيرها، علمت بها «الأخبار»، لكن من يعلم عدد الحالات التي لم يعلم بها أحد؟ هكذا، تصل كميات المخدرات إلى السجن ويتعاطاها السجناء، هؤلاء الذين يدخل بعضهم بتهمة تعاطي المخدرات ليخرجوا وهم تجار وخبراء في هذه المواد، بل إن البعض يدخل إلى السجن بتهم لا علاقة لها بالمخدرات، مثل السرقة أو الاعتداء، ولا يخضع طوال فترة سجنه لأي برنامج إصلاحي، فينهي مدة العقوبة ويخرج من المكان الذي دخله سارقاً، ليعود إلى المجتمع وهو سارق وتاجر مخدرات أيضاً.

من جهة ثانية، لا يرى رئيس جمعية «عدل ورحمة»، الأب هادي عيا، أن حراس السجون «مُعَدون لمهمة الإصلاح، فهم أنفسهم مساكين، والمسكين لا يمكنه مساعدة المسكين الآخر، بل إن الأمر يجب أن يناط بمجموعة مثقفين لديهم اكتفاء مادي بغية عدم التأثير عليهم بالرشى». ويلفت عيا، رئيس الجمعية التي تعنى بأحوال السجون، إلى أن ظاهرة المخدرات داخل السجون موجودة في كل دول العالم، لكن «اللافت أننا في الأونة الأخيرة بدأنا نرى أكثر من الحبوب المخدرة، مثل الحقن التي تستعمل في الهيرويين وسواه من المواد الخطرة، وهذا ما أنتج حالات مرضية معدية مثل السيدا وسواه».



ضبطت أربعة آلاف حبة مخدرة بحوزة أحد السجناء داخل «رومية»



الشخصي فحسب، بل، على ما يبدو، بات بالإمكان الحديث عن ظاهرة «تجارة المخدرات» داخل السجون في لبنان. ومما يؤيد هذا الاعتقاد، توقيف عدد من رجال قوى الأمن، الذين كانوا يعملون في حراسة سجن رومية، بعد انكشاف أمرهم أثناء إدخالهم المخدرات إلى السجناء، وخصوصاً إلى بعض المحظيين منهم أو الذين يملكون ما يكفي من المال للإغراء بالرشى و«الهدايا».

من الحالات التي سُجّلت في الأشهر الأخيرة، في قضايا المخدرات، قصة السيدة ف.ع. (60 عاماً) التي ضبّطت بحوزتها 4 آلاف حبة بيضاء صغيرة الحجم، تبين لاحقاً أنها حبوب للتخدير والهלוوسة، وذلك أثناء سعيها لإدخالها إلى سجن رومية. أوقفت السيدة قبل